

# snoitcasnart sed ecnedurpsiruJ 5#

## malsI ne seniaropmetnoc

محمد طلال لحلو

الحمد لله الصلة والسلام على لا الحنفي السيد اسر الواقع في تطور حرية الاشتراط في العقود بالمذهب الشافعی کلشی فایت  
ومذهب الشافعی يقرب كثيرا من المذهب الحنفي في الاصل الذي - 00:00:01

يتمسك به وهو منع تعدد الصفقة وفي الاستثناء التي اوردها على الاصل او الاستثناءات التي عرضها على الاصل فالشرط الذي  
يقتضيه العقد صحيح بداعه لانه معمول به من غير حاجة الى ان يذكر - 00:00:51

اقول الذي يلائم العقد ويدعى في الفقه الاسلامي بالشرط الذي فيه مصلحة العقد او الشرط الذي ادعوا اليه الحاجة صحيح ايضا  
ويصح معه العقد ويصح معه العقد وليس ذلك على سبيل الاستثناء كما هو الامر في المذهب الحنفي - 00:01:10  
بل هو اصل يقوم بذلك يسمى لكل شفويت انا في تصویت لكل حنفي اه ومن امثلة الشرط الذي فيه مصلحة للعقد اشتراط  
الاجهاد على العقد داک الكرشوس کیتدفی عکس التعب - 00:01:34

والفقه الشافعی لا يميز بين الشخص الذي يلائم العقد والشرط الذي تدعوا اليه الحاجة فهما عنده شيء واحد السلام عليكم في اه  
ويتمسك الفقه الشافعی بعد ذلك بالاصل المعروف فيمنع البيع والشرط - 00:02:51

ما دام الشرط فيه منفعة مطلوبة ولا يقتضيه العقد ولا يلائم مقتضى العقد فلا يجوز ان يشتري زرعا ويشرط على  
البائع ان يحصدہ او ثوبا ويشرط على البائع ان يخيطه ولا يجوز ان يبيع داره - 00:03:22

بالف على ان يقرضه المشتري قرضا بمائة. ولا يجوز للعائد ان يشرط ما ينافي مقتضى العقد. فلا يجوز للراهن ان على المرصهين الا  
يبيع العين المرهونة اصلا او ان لا يبيعها حتى يمضي الشهر - 00:03:41

حتى يمضي الشهر من وقت حلول الدين واو ان يكون المتهن اسوة الغرماء او ان يضمن المتهن هلاك العين كلها ولا يقتصر على  
ضمان ما زاد من قيمة الدين ولا يجوز ان يشرط احد الشركاء ان يكون له نصيب في الربح دون الخسارة او ان يكون له مبلغ -  
00:03:59

وعين من ربحه فقد لا تربح الشركة اکدر من هذا المبلغ او قد تربح شيئا قليلا ولا يجوز ان يشرط رب المال القيراط ان يكون رأس  
المال في يده او ان يشترك مع العامل في التجارة او ان تكون يد العامل يد ضمان ويمنع - 00:04:21

انا اه داش اه لا لا لا آآاه فاصلة اه امم مم اه اه وكاین لي هي شافعین مضاربة المضارب ويمنع الفقه الشافعی البيعتين  
في بيعة واحدة ويتأول الحديث الوارد في في النهي عن ذلك على وجهين لا يجيئ - 00:04:41

ايا منها اه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعة في بيعة في بيعة حديث اه لكل شافعه داک ان الوجهين الذين يتأنلهم  
الشافعیة في هذا الباب كما رأينا في الحديث المعتمد - 00:07:28

لا يقبلان لا يقبلان تعدد الصفقة والجمع بين البيع والشرط وهذا يتبيّن بخلاف في الامتثال المذكورة عندهم في الاستدلال على رأيهم اه  
ربا نسبة اه كما لا يصح ان يبيع العبد بالف على ان يبيع منه المشتري او اجنبي الدار بالفين دون من يقنع - 00:08:18

اه اه وقفت وبيدو ان الشرط الذي فيه منفعة مطلوبة دون ان يقتضيه العقد او يلائم مقتضى العقد بيتر في مذهب الشافعی سواء  
ما كان في المعارضات او التبرعات فهما باطلان على السؤال - 00:09:05

١٤ كلشي فايت يقول صاحب نهاية المحتاج الى شرح المنهاج نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين في بيعة رواه الترمذى وصححه. وبان يقول بعترك بالف نقدا والفين نسيا - 00:09:38

فخذ باي ما شئت انت وانا او شاء فلان للجهالة للجهلة او بعترك هذا العبد مثلا بألف على ان تبيعني او فلان دارك بكذا او تشتري مني او من فلان كذا لکذا الشرط - 00:10:17

الشرط الفاسد ثقافت هاي ودول ممن يعرف ولو اشتري زرعا بشرط ان يحصد البائع او ثوبا او يحيطه البائع. فالاصح بطلانه  
ويستثنى من النهي عن بيع وشراء اراهن للحاجة اليه - 00:10:39  
كلمة والاسيمما في معاملة من لا يعرف حاله والكافيل للحاجة اليهما من يغلو جاء في المذهب اذا شرط في البيع  
شرطا نظرت فإن كان شرطا يقتضيه البيع كالتسليم والرد بالعيوب وما اشبههما - 00:11:14

لم يبطل العقد لأن شرط ذلك بيان لما يقتضيه العقد فلم يبطله. فان شرط ما لا يقتضيه العقد لكن فيه مصلحة كالخيار والأجل ورهن والضمير لم يبطل العقد لأن الشرع ورد بذلك. ولأن الحاجة ولأن الحاجة تدعوا اليه فلم يفسد العقد - 00:11:41  
وان شرط عتق العبد المببع لم يفسد العبد لأن عائشة رضي الله عنها اشتترت بليلة لتعتقها فاراد اهلها فاراد اهلها ان يشرطوا ولاءها.  
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اشتريها وعاتقيها فانما الولاء لمن اعتقد - 00:12:05

ابا اولا او الخيار البوحليت فان شرط ما سوى ذلك من الشروط التي تنافي مقتضى العقل بان باع عبدا بشرط الا يباعه او لا يعتقه او باع دارا بشرط ان يسكنها مدة معلومة - 00:12:24

بطل العقد لما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ومذهب الشافعي يقرب كثيرا من المذهب الحنفي في الأصل الذي يتمسك به وهو منع تعدد الصفة وفي الاستثناءات التي اوردها على الأصل - [00:13:33](#)

او جاء في روضتي للنحو و منها النهي عن بيع و سلف وهو البيع بشرط القرض و منها النهي عن بيع و شق و الشرط ينقسم الى فاسد و صحيح. فال fasid يفسد العقد على المذهب فما فمن الفاسد اذا باع عبد بالف بشرط ان يبيعه داره او يشتري منه داره ويشرط ان يقرضه عشرة فالعقد - 00:13:46

اول باطل ولو اشتري زرعا وشارط على بائمه ان يحصد بطول البيع على المذهب وقيل فيه قوله تعالى لانه جمع بين بين واجارة قيل شرط الحصاد باطل وفي البيع قوله تفريح الصفة وكذا الحكم لو افرد الشراء بعوض والاستئجار بعوض فقال اشتريت - 00:14:41 او بعشرة على ان تحصد بدهم لانه جعل الاستئجار شرطا في البيع فهو في معنى بيعتين في بيعة. ولو قال اشتريت هذا زرع واستأجرتك على حصاده بعشرة فقال بعثت واجبت فطريقان - 00:15:01

ابا - 18:15:00

الإمام النووي الإمام النووي سلا صلى الله عليه وسلم زعماً اه الكوز فالفاسد يفسد العقد على المذهب انجلوز اه شاف فيه الإجارة اه آآسيوط اه ليلي غمول الى ليلي بوزيك - 00:15:47  
باعتين في بيعة مم رجعت وفيها هنا كلشي قيدونا لوز اناس الإمام النووي الشافعي انا فيه بعكس اه الإمام النووي الملك يقول المؤلف ان التطور في المذهب المالكي ابعد مدى من التطور في المذهبين الحنفي والشافعي فانه يجيز من الشروط ما يجيزه المذهبان - 00:17:55

ففي المذهب المالكي ان الاصل فيه ان يكون صحيحا ويصحح ويصحح معه العقد وقد يقع الشرط فاسدا على سبيل الاستثناء الشرط الصحيح في المذهب المالكي فكل شرط يقتضيه العقد صحيح وفي هذا يتافق المذهبان -  
لا يصح الشرط والعقد اذا اشترط البائع ان يدفع عن المشتري فمن هو اشترط المشتري ان يسلم البائع للبيع او ان يضمن العيب او  
اشترط الدائن المرتع ان يكون له الحق في بيانه -

العين مرهونة اذا لم يستهوا في الدين او يكون مقدما على سائر الغرماء او اشترط الزوجة ان تشتريت الزوجة ان ينفق عليها زوجها ما يأذيش دروسه على مصاعبه وبياكل - [00:21:37](#)

مع مقتضى العقد اه الصوم اه بل يصح كل شرط لا ينافي العقد لا كيكون توت كلوز وفي هنا يتسع مذهب ما لك على مذهب ابي حنيفة اذ يدخل في حكم الصحة عند مالك الشرط الذي لا الذي يلائم العقل والشرط الذي - [00:22:03](#)

جري به التعامل وهو صحيحان في مذهب ابي حنيفة ويدخل ايضا الشرط الذي فيه منفعة معقولة لأحد المتعاقدين ولو لم يكن العقد يقتضيه ويلائمه مادام الشرط نفسه لا ينافي مقتضى العقد - [00:23:07](#)

اه هي من مقصود العقد مع مقتضى العقد اه والشرط الذي جرى به التعامل هو الحنفي ومثل هذا الشرط عندهم يفتح الباب واسعا للمعاملات المالية ويواكب التطور اه لأنهم حنفائي - [00:23:23](#)

ويصح ان يشرط البائع على المشتري تقديم رهن او كفيل او محال عليه هادو مسطرة عن بين وشرط اه دروسا خصوصية مذهب مالك في الشروط يصح ان يشترط البائع على المشتري ان يعتق العبد المباع او يقف الارض المباعة او يبني فيها مسجد - [00:24:33](#)

او غير هذا مما لا يتضمن ايقاع معنى البيع المباع وهو في من معاني البيع وافق وافق هنا وافق يصح ان آآ يشترط البائع يصح ان يشترط البائع اه يصح ان يشرط الشرط البائع على المشتري ان لا يبيع ما اشتراه - [00:25:06](#)

لوبها او يهب او يعتقه حتى يعطي الثمن المؤجل كайн وفي هذا اقامة معنا في المباع لضمان حق البيع يصح ان يبيع الدار ويشترط سكناها مدة معقولة او الدابة بشرط ركوبها ثلاثة ايام او الوصول بها الى مكان قريب او التوب - [00:26:08](#)

شرط عليه المشتري ان يخيطه او الحنطة ويشترط على المشتري ان يطحنهما وغير ذلك من الشروط التي فيها منفعة معقولة لأحد المتعاقدين اه اه آآ يا - [00:26:42](#)

بنشتغل يعني اكتب تقسيمات حنفيت تغلق الحنفية الشرط الفاسد في مذهب مالك طلق الملك لا يكون الشرط فاسدا عند مالك الا في موضعين الاول اذا كان الشرط ينافي مقتضى العقد كما اذا اشترط البائع على المشتري ان لا يصرف في المباع - [00:27:35](#)

اه اذا كان الشرط يخل بالثمن اه وذلك كبين وسلف اي بيع يتضمن قرضا وصورته ان يبيع سلعة على البائع متى رد الثمن فالسلعة له الوفاء اه يعني اه - [00:28:36](#)

وعلاج جلكلوز. والشرط الفاسد يبطل في جميع الاحوال ولا يعمل به. واما اثره في العقد فيتبين من خلال ما يلي اه اه صوف سي سلوكيه ولايوضح هذه الاحوال الثلاثة اقول بالنسبة للشرط الفاسد الذي يبطل العقد اذا كان الشرط ينافي - [00:29:46](#)

هذا العقد مثل اشتراط المقرض ان يرد المقرض احسن مما اقترض والشرط الذي يبطل دون العقد اذا ناقض الشرط العقد ولكن العقد لا يختل اذا اعمل الشرط مثل اذا اشترطت الزوجة الا يتزوج عليها الزوج او اشترط بائع - [00:30:51](#)

بائع رقيق على المشتري ان يكون له الولاء اه او حديث آآ صلي الله عليه وسلم اه واما الشرط الفاسي الذي يبطل العقد الا اذا نزل عنه المشترك فهو الشرط الذي اخل بالثمن مثل - [00:31:21](#)

البيع والسلف النصوص في مذهب مالك اه النصوص في مذهب ما لك قال ابن رشد الحفيدي ابن رشد اه بداية المجتهد ونهاية المقتضى هما قال ابن رشد الحفيدي واما ما لك فالشروط عنده تنقسم ثلاثة اقسام شروط تبطل تبطل هي والبيع معا - [00:32:18](#)

اه وشروط تجوز هي والبيع معا وشروط تبطل ويثبت البيع وقد يظن ان عنده قسمان رابعا هو ان من شروط ما ان تمسك المشترط بشرطه بطل البيع وان تركه جاز البيع واعطاء فرق بينه واعطاء فرق بينه في مذهبه - [00:33:21](#)

بين هذه الاصناف الاربعة عسير ابن رشد اه اعطاء فرق بينه في مذهب ابي في هذه الاصناف الاربعة عسير. وقد رام ذلك كثير من الفقهاء وانما هي راجعة الى كثرة ما تتضمن - [00:33:41](#)

شروط من صنفي الفساد الذي يخل بالصحة في البيوع وهو ما الربا والغرر والى قلته والى التوسط بين ذلك اي ما يفيد نقصا في الملك فما كان دخول هذه الاشياء فيه كثيرا من قبل الشرط ابطله - [00:34:11](#)

وابطل الشرط وما كان قليلا اجازه اجاز الشرط وما كان متوسطا ابطل الشرط واجاز البيع اه سلاكلوز الامام مالك اه ابطل الشرط  
واجاز البيع يوم ويرى اصحابه ان مذهبه هو اولى المذاهب اذ بمذهبه تجمع الاحاديث كلها والجمع عندهم احسن من  
الترجح - 00:34:37

الحديث وللمتأخرین من اصحاب مالک بذلك تفصیلات متقاربة واحد من له ذلك جدی والماعز آآ ابن رشد الجاد واحد من  
واحد من له ذلك جدی والماعزی والباجی وتفصیله في ذلك ان قال لا ان الشرط في المبيع تقع - 00:35:38  
او على دریین او لین احدهما ابن رشد اه الفقهاء احدهما ان يشرطه بعد انقضاء الملك مثل من يبيع الامی او العبد ويشرط انه ان  
اعتق اان ان عتق کان له ولاءه دون المشتري فمثل هذا قالوا يصح فيه العقد ويبطل الشرط لحديث بليلة - 00:36:16  
وقص في الحديث الدبابری والثاني ان يشرطه آآ الثاني ان يشرط عليه شرطا يقع في مدة الملك اه وهذا قوله ينقسم الى ثلاثة  
اقسام اما ان يشرط في المبيع منفعة لنفسه واما ان يشرط على المشتري منعا من التصرف عاما او خاص واما ان يشرط ایقاع معنی  
في - 00:37:02

البيع وهذا ايضا ينقسم الى قسمین آآ او اه واقفة او اه واقف اه او ان يكون معنی ليس فيه من البيع شيء فاما اذا اشترط لنفسه  
منفعة يسيرة لا تعود بمعنى التصرف في اصل منبیع - 00:37:35  
ان بیع الدار واشتراط سکتها مدة يسيرة مثل الشهر وقيل سنة ذلك جائز على حديث جابر واما ان يشرط منعا من التصرف خاص  
او عام فذلك لا يجوز لانه من السنیا - 00:38:38

اه اه نهى النبي صلی الله عليه وسلم عن بیع الثنية على مثل ان يبیع على الا يطأها او يبیعها کاین آآ اه اللي کان واما ان يشرط معنا  
من معانی البر مثل العتق - 00:39:01

فان کان اشترط تعجیله جاز عنده وان تأخر لم يجوز لعظم الغرر فيه واما ان يشرط معنا في المبيع ليس ببر مثل ان لا يبیعها فذلك  
لا يجوز عند مالک وقيل عنه البيع مفسوخ - 00:39:41

بالية بیطل الشرط فقط اه وین اه الامام مالک آآ سیدی علی واما من قال له البائع متى جئتک بالثمن ردت على المبيع فانه لا يجوز  
عند مالک الوفاء آآ اختلف ايضا في من باع شيئا بشرط ان لا يبیعه حتى ينتصف من - 00:40:12

الثمن فقیل عن مالک يجوز ذلك تقدروا تطلعوا کمان بقولوا لأن حکمها حکم رهن ولا فرق في ذلك بين ان يكون رهن هو المبيع او  
غيره ومن المسموع في هذا الباب نھیه عن بیع وسلف - 00:41:14  
اتفاق الفقهاء على ان من البيوع الفاسدة اذا ترك الشرط ترك الشرط قبل القبض فمنعه ابو حنيفة والشافعی وسائل  
العلماء واجازه مالک واصحابه الا محمد بن عبد الحكم - 00:41:40

قال الخطاب ان من البيوع المنھی عنها البيع والشرط فقد روی عبد الحق في احكامه عن عمرو بن شعیب عن ابیه عن جدی قال  
رسول الله صلی الله عليه وسلم عن بين وشرط قال ابن عرفة لا اعرفه الا من طريق - 00:41:59

الحق وحمله اهل الندم على اه وجھین حدیث بیع وشرط ابن عرفة حدیث هو الشرط الذي ينافق مقتضی العقد والشرط الذي یعود  
بخلل في الثمن ماکلوسکی اه فاما الشرط الذي ینافق مقتضی العقد فهو الذي لا يتم معه المقصود من البيع مثل ان يشرط عليه ان  
لا یبیع ولا یھب کاین - 00:42:17

وكاین وهذا اذا عمم او استثنی قليلا كقوله على الا تبیعه جملة او لا تبیعه من من فلان. آآ واما اذا متخصصة خصص ناسا قليلا  
فيجوز وسئل مالک عن رجل باع عبدا او غيره وشرط على المبتع الا یبیع ولا یھب ولا یعتقد حتى یعطی الثمن قال لا بأس بذلك -  
00:43:02

لأنه بمنزلة رهن اذا كان اعطاء الثمن لأجله مسمى مالک الإمام مالک وهو وغيره من الشروط لا بأس بدلیل انه بين ستة. واما كان  
اعطاء الثمن لاجل مسمى. ومن امثلة المناقضة بیع الدنيا وهو من البيوع الفاسدة - 00:43:38  
تدوّق به الدنيا اه قال الخرشی قد نھی رسول الله صلی الله عليه وسلم عن بیع وشط وحمل اهل المذهب التھی عن الشرط ینافق

او يخل بالثمن او كما لا يبيع عموما او - 00:44:09

الا من نفر قليل او لا يهاب ولا يخرج بها من البلد او على الا يتخدتها ام ولد او على انه ان باعها من غيره فهو احق بهذا الثمن. وبقي شرط يقتضيه العقد وهو واضح الصحة كشرط تسليم المبيع والقيام بالعيوب. ورد العوض عند - 00:44:46

انتقاض البيع وهو لازم دون شرط موافق لمقتضى العقد مهندس يعني تحصيل حاصل تحصيل حاصل فهو فشرطه تأكيد وشرط لا يقتضيه ولا ينافيء وهو من مصلحته جائز - 00:45:06

اه لازم بالشرط ساقط بدونه اه كالاجل والخيار ورهن ولا بأس بالبيع بثمن الى اجل على ان لا يتصرف ببين ولا هبة ولا عتق حتى ان لا يعطي الثمن لانه بمنزلة رهن اذا كان اعطاء الثمن لاجل مسمى - 00:45:56

اه او يخل بالثمن كابين وسلف اه ومعنى اخالله بالثمن بأن يعود جهله في الثمن اما بزيادة ان كان الشرط من المشتري او نقص اذا كان من البائع كبيع وسلف من احدهما لان الانتفاع بالسلف من جملة الثمن - 00:46:21

او المزمن وهو مجھول وصح البيع اذا حذف شرط السلف مع قيام السلعة على المشغول بزوال المانع ايلي اكسبتي اه سخونة او كلشي في حنفيت اه كيكون هنا امم - 00:46:55

بيع وسلف الغرر الربا امم لوح حديث دبي هو شرط لشروط ان شاء الله اللي الكل شاف يكون حنفيت اه حنبليد والله تعالى اعلم والسلام عليكم - 00:48:14